



الدكتور عبد الله أوهائية

شرح قانون الإجراءات الجزائية

طبعة خاصة

الجزء الأول

في

التعريف به، الدعاوى الناشئة
عن الجريمة والبحث والتحري
- الاستدلال -

منقح ومحيين

الطبعة الثانية



محتوى الكتاب

3	التعريف بقانون الإجراءات الجزائية.....
5	علاقة قانون الإجراءات الجزائية بقانون العقوبات.....
13	أولا- الشرعية الإجرائية وقرينة البراءة
28	ثانيا- تفسير قواعد قانون الإجراءات الجزائية
33	ثالثا- دور القياس في قانون الإجراءات الجزائية
35	رابعا- تطبيقه من حيث المكان
39	خامسا- سريانه من حيث الزمان
43	سادسا- علاقته بقانون الإجراءات المدنية والإدارية
49	سابعا- النظام الإجرائي الجزائري
67	الجزء الأول في دعاوى الناشئة عن الجريمة.....
69	تقديم
73	القسم الأول: الدعوى العمومية.....
73	الباب الأول: في التعريف بالدعوى العمومية.....
76	الفصل الأول: خصائص الدعوى العمومية.....
76	المبحث الأول: خاصية العمومية.....
77	المبحث الثاني: مدى خاصية الملاءمة.....
78	أولا- الملاءمة
81	ثانيا- خاصية المشروعية أو حتمية تحريك الدعوى
83	المبحث الثالث: خاصية التلقائية.....
84	المبحث الرابع: خاصية عدم القابلية للتنازل.....
85	الفصل الثاني: إقامة الدعوى العمومية.....
86	المبحث الأول: تحريك الدعوى.....
87	المبحث الثاني: رفع الدعوى.....
89	المبحث الثالث: استعمال الدعوى العمومية.....
91	الباب الثاني: النيابة العامة.....
94	الفصل الأول: هيكله جهاز النيابة العامة واختصاصاتها.....
94	المبحث الأول: الطبيعة القانونية لجهاز النيابة العامة.....
95	المطلب الأول: النيابة العامة جهة إدارية
98	المطلب الثاني: النيابة العامة من الجهاز القضائي
100	المبحث الثاني: هيكله النيابة العامة.....
101	المطلب الأول: النائب العام
102	المطلب الثاني: وكيل الجمهورية
103	الفرع الأول: الاختصاص المكاني
106	أولا- اختصاص وكيل الجمهورية على مستوى الأقطاب الجزائية الأربع.....

113	ثانيا- اختصاص على مستوى القطبين الوطنيين الجزائريين المتخصصين
118	الفرع الثاني: الاختصاص النوعي
120	المبحث الثالث: اختصاصات النيابة العامة
122	المطلب الأول: إدارة مرحلة البحث والتحري
123	أولا- الإذن لضباط الشرطة القضائية بمباشرة بعض الإجراءات
124	ثانيا- الواجبات التي تقع على عاتق ضباط الشرطة القضائية
124	ثالثا- وجوب تقديم الموقوف تحت النظر أو تقريرا عن ذلك
124	رابعا- التصرف في نتائج البحث والتحري
125	المطلب الثاني: في مرحلة التحقيق
127	أولا- الإذن بالإحضار أو الأمر به
129	ثانيا- الانتقال إلى مكان ارتكاب الجريمة
130	ثالثا- استجواب المشتبه فيه
130	رابعا- إبداء الرأي في مسائل محددة
132	خامسا- الأمر بعدم مغادرة التراب الوطني
135	المطلب الثالث: في مرحلة المحاكمة
136	المطلب الرابع: اختصاصات أخرى
137	الفرع الأول: المساهمة في تشكيل جهات الحكم
138	الفرع الثاني: تنفيذ الأحكام الجزائية
139	المبحث الرابع: خصائص النيابة العامة
140	المطلب الأول: وحدة النيابة العامة
140	الفرع الأول: التبعية التدريجية
144	الفرع الثاني: عدم التجزئة
146	أولا- قيد الاختصاص النوعي
146	ثانيا- قيد الاختصاص المحلي
147	المطلب الثاني: حرية النيابة في العمل
148	الفرع الأول: استقلالية النيابة العامة
151	الفرع الثاني: عدم رد عضو النيابة العامة
155	الفرع الثالث: عدم مسؤولية أعضاء النيابة العامة
159	الفصل الثاني: حرية النيابة في إقامة الدعوى العمومية
160	المبحث الأول: مشاركة الغير للنيابة في تحريك العمومية
160	المطلب الأول: الطرف المضرور
161	الفرع الأول: الادعاء مدنيا أمام قاضي التحقيق
162	الفرع الثاني: الادعاء المباشر أمام المحكمة
164	المطلب الثاني: قضاة الحكم
166	المبحث الثاني: تقييد النيابة في تحريك الدعوى
166	المطلب الأول: شكوى المجني عليه

168	الفرع الأول: صفة الشاكي وأهليته
170	الفرع الثاني: الجهة المشتكي لها
170	الفرع الثالث: سحب الشكوى أو التنازل عنها
173	الفرع الرابع: حالات التقييد بناء على شكوى
173	الفرع الجزئي 1: في قانون العقوبات
173	أولا- في جريمة الزنا
176	ثانيا- جريمة السرقة بين بعض أفراد الأسرة والأقارب
177	ثالثا- النصب وخيانة الأمانة وإخفاء الأشياء المسروقة
178	رابعا- هجر العائلة
179	خامسا- خطف القاصرة وإبعادها والزواج منها
180	الفرع الجزئي 2: في قانون الإجراءات الجزائية
182	الجنح المرتكبة من الجزائريين في الخارج
182	المطلب الثاني: في الطلب
184	المطلب الثالث: في الإذن
185	الفرع الأول: الحصانة البرلمانية
188	الفرع الثاني: الحصانة القضائية
190	المبحث الثالث: على من تحرك الدعوى العمومية
193	المطلب الأول: أن يكون المتهم شخصا قانونيا
195	المطلب الثاني: أن يكون المتهم شخصا معينا
196	المطلب الثالث: خضوع المتهم لولاية القضاء الوطني
198	الباب الثالث: انقضاء الدعوى العمومية
199	الفصل الأول: الأسباب العامة لانقضاء الدعوى العمومية
199	المبحث الأول: الحكم الجزائي الحائز لقوة الشيء المقضي
201	المبحث الثاني: مضي المدة أو التقادم
206	المبحث الثالث: العفو الشامل
214	المبحث الرابع: وفاة المتهم
216	الفصل الثاني: الأسباب الخاصة لانقضاء الدعوى العمومية
216	المبحث الأول: في الوساطة
219	المبحث الثاني: سحب الشكوى
221	المبحث الثالث: الصلح أو المصالحة
224	المبحث الرابع: الأمر الجزائي
229	القسم الثاني: الدعوى المدنية التبعية
229	الباب الأول: مفهوم الدعوى المدنية التبعية وموضوعها
230	الفصل الأول: مفهوم الدعوى المدنية
237	الفصل الثاني: موضوع الدعوى المدنية التبعية
239	المبحث الأول: التعويض النقدي

240.....	المبحث الثاني: التعويض العيني أو الرد.....
241.....	المبحث الثالث: المصاريف القضائية.....
244.....	الباب الثاني: الخصوم في الدعوى المدنية التبعية.....
244.....	الفصل الأول: المدعي المدني.....
246.....	الفصل الثاني: المدعى عليه مدنيا.....
247.....	المبحث الأول: المتهم.....
249.....	المبحث الثاني: المسؤول عن الحقوق المدنية.....
250.....	المبحث الثالث: الورثة.....
252.....	الباب الثالث: المحاكم المختصة بنظر الدعوى المدنية التبعية.....
255.....	الفصل الأول: الالتجاء للقضاء الجزائي.....
255.....	المبحث الأول: اختصاصه بنظر الدعوى المدنية التبعية.....
259.....	المبحث الثاني: إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي.....
260.....	المطلب الأول: الادعاء مدنيا أمام قاضي التحقيق.....
264.....	المطلب الثاني: التدخل.....
267.....	المطلب الثالث: رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة.....
270.....	الفصل الثاني: الالتجاء للقضاء المدني.....
274.....	الفصل الثالث: سقوط الحق في الاختيار بين القضاء الجزائي والمدني.....
274.....	المبحث الأول: اختيار القضاء الجزائي أولا.....
275.....	المبحث الثاني: اختيار القضاء المدني أولا.....
278.....	الفصل الرابع: انقضاء الدعوى المدنية التبعية.....
281.....	الجزء الثاني: في البحث التمهيدي أو التحقيق الأولي.....
283.....	مقدمة.....
299.....	القسم الأول: تنظيم الشرطة القضائية واختصاصاتها.....
300.....	الباب الأول: تنظيم الشرطة القضائية.....
302.....	الفصل الأول: ضباط الشرطة القضائية.....
305.....	الفصل الثاني: أعوان الشرطة القضائية.....
310.....	الفصل الثالث: الموظفون المكلفون ببعض مهام الشرطة القضائية.....
310.....	المبحث الأول: صنف محدد في قانون الإجراءات الجزائية.....
311.....	المطلب الأول: الموظفون والأعوان المختصون في الغابات.....
312.....	المطلب الثاني: الولاية.....
313.....	المبحث الثاني: أصناف محددة في تشريعات خاصة.....
314.....	المطلب الأول: مفتشو العمل.....
314.....	المطلب الثاني: أعوان الجمارك.....
315.....	المطلب الثالث: المهندسون ومهندسو الأشغال ورؤساء المقاطعات.....
316.....	المطلب الرابع: أعوان الصحة النباتية.....
316.....	المطلب الخامس: أعوان مصالح الصيد.....

316	المطلب السادس: مفتشو الصيد البحري وحرس الشواطئ
317	المطلب السابع: شرطة المياه
317	المطلب الثامن: قانون الصحة
317	المطلب التاسع: قانون حماية المستهلك وقمع الغش
318	المطلب العاشر: القانون التهيئة العمرانية والتعمير
318	المطلب الحادي عشر: قانون الصرف
319	الباب الثاني: في الاختصاص
323	الفصل الأول: الاختصاص المكاني
324	المبحث الأول: الاختصاص المحلي
324	المطلب الأول: امتداد الاختصاص المحلي
326	المطلب الثاني: ضوابط انعقاد الاختصاص المحلي
330	المبحث الثاني: الاختصاص الوطني
330	المطلب الأول: الجنايات والجنح ضد أمن الدولة ومصالحها
332	المطلب الثاني: معاينة بعض الجرائم الموصوفة
336	الفصل الثاني: الاختصاص النوعي
341	القسم الثاني: اختصاصات ضباط الشرطة القضائية
346	الباب الأول: سلطات ضباط الشرطة القضائية في البحث الأولي
350	الفصل الأول: معاينة المساكن
355	الفصل الثاني: التوقيف للنظر
357	المبحث الأول: توقيف الأشخاص البالغين
360	المبحث الثاني: توقيف الأطفال "الأحداث" الجانحين
364	الفصل الثالث: التسرب واعتراض المراسلات
366	المبحث الأول: اعتراض المراسلات ووضع الترتيبات التقنية
372	المبحث الثاني: التسرب أو استعمال الحيلة
378	الباب الثاني: سلطات الضباط في حالة التلبس
379	الفصل الأول: التلبس بالجريمة
379	المبحث الأول: مفهوم التلبس
381	المبحث الثاني: حالات التلبس
385	المبحث الثالث: شروط التلبس
387	المبحث الرابع: واجبات الضباط في حالة التلبس
389	الفصل الثاني: الإجراءات المخولة للضباط في حالة التلبس
390	المبحث الأول: الاستيقاف وتحقيق الهوية
392	المبحث الثاني: ضبط المشتبه واقتياده إلى أقرب مركز
394	المبحث الثالث: الأمر بعدم مبارحة مكان الجريمة
396	المبحث الرابع: التوقيف للنظر
398	المطلب الأول: ضوابط التوقيف للنظر

399	الفرع الأول: ضابط المدة
401	الفرع الثاني: ضابط الدلائل على الاشتباه
401	الفرع الثالث: ضابط الإخطار بأسباب التوقيف والزيارة
405	الفرع الرابع: ضابط احترام السلامة الجسدية للموقوف
409	الفرع الخامس: عدم تمديد التوقيف للنظر كأصل
413	الفرع السادس: الرقابة على التوقيف للنظر
414	المطلب الثاني: جزاء مخالفة ضوابط التوقيف للنظر
415	الفرع الأول: إخلاء سبيل من لم تتوافر دلائل اشتباه ضده
416	الفرع الثاني: تجريم التعذيب
417	الفرع الثالث: تجريم انتهاك الأجل القانونية للتوقيف للنظر
418	المبحث الخامس: القبض على المشتبه فيه
428	المبحث السادس: تفتيش المساكن
432	المطلب الثاني: دخول المساكن وتفتيشها
433	المطلب الثالث: القيود الواردة على إجراء التفتيش
435	الفرع الثاني: الإذن المسبق من القضاء
436	الفرع الثالث: الميقات القانوني
444	الفرع الرابع: حضور صاحب المسكن
449	المبحث السابع: تفتيش المشتبه فيه
451	المبحث الثامن: مراقبة المراسلات وتسجيل المكالمات والتقاط الصور
454	الباب الثالث: سلطة الضابط المستمدة من الإنابة القضائية
459	القسم الثالث: تبعية الشرطة القضائية والرقابة عليها
464	الباب الأول: إدارة جهاز الشرطة القضائية والرقابة عليه
465	الفصل الأول: إدارة وإشراف النيابة العامة عليه
465	المبحث الأول: واجبات الضابط تجاه وكيل الجمهورية
470	المبحث الثاني: سلطات وكيل الجمهورية
473	الفصل الثاني: رقابة غرفة الاتهام
475	المبحث الأول: الأمر بإجراء تحقيق
476	المبحث الثاني: توقيع جزاءات ذات طبيعة تأديبية
477	المبحث الثالث: تحويل الملف إلى النائب العام
478	الباب الثاني: محاضر الشرطة القضائية والتصرف فيها
478	الفصل الأول: محاضر الشرطة القضائية
479	المبحث الأول: التعريف بالمحاضر
482	المبحث الثاني: التصديق على المحاضر
482	المبحث الثالث: القوة الثبوتية للمحاضر
484	المطلب الأول: المحاضر الاستدلالية
486	المطلب الثاني: محاضر ذات قوة ثبوتية

486.....	الفرع الأول: محاضر لها حجية لحين ثبوت عكسها
488.....	الفرع الثاني: محاضر لها حجية لحين الطعن فيها بالتزوير وثبوته
490.....	الفصل الثاني: التصرف في نتائج البحث والتحري
491.....	المبحث الأول: طلب فتح تحقيق
492.....	المبحث الثاني: رفع الدعوى أمام المحكمة
493.....	المطلب الأول: تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة
493.....	المطلب الثاني: المثول الفوري
496.....	المبحث الثالث: الأمر بحفظ الأوراق
498.....	المطلب الأول: أسباب موضوعية تتعلق بالوقائع
500.....	المطلب الثاني: الأسباب القانونية
501.....	الباب الثالث: المسؤولية الشخصية
502.....	الفصل الأول: المسؤولية الجزائية
506.....	الفصل الثاني: المسؤولية المدنية
507.....	الفصل الثالث: المسؤولية التأديبية
509.....	محتوى الكتاب



الدكتور عبد الله أوهابية

شرح قانون الإجراءات الجزائية

طبعة خاصة

الجزء الثاني

في
التحقيق والمحاكمة

منقحة ومحيّنة

الطبعة الثانية



محتوى الكتاب

3	تقديم
7	مقدمة
8	القسم الأول: التحقيق وخصائصه
10	الباب الأول: التعريف بالتحقيق
20	الباب الثاني: خصائص التحقيق
21	الفصل الأول: التحقيق بين السرية والعلانية
25	الفصل الثاني: الحضورية في التحقيق
30	الفصل الثالث: التدوين أو الكتابة
32	الفصل الرابع: مرونة التحقيق ونطاقه
37	القسم الثاني: الجهات المختصة بالتحقيق
37	الباب الأول: قاضي التحقيق
41	الفصل الأول: في الاختصاص وعرض الموضوع
41	المبحث الأول: في الاختصاص
41	المطلب الأول: الاختصاص المكاني
42	الفرع الأول: الاختصاص المحلي
47	الفرع الثاني: الاختصاص الوطني
52	المطلب الثاني: الاختصاص الشخصي
54	المطلب الثالث: الاختصاص النوعي
56	المبحث الثاني: عرض الموضوع على قاضي التحقيق
56	المطلب الأول: الطلب الافتتاحي
58	المطلب الثاني: شكوى مصحوبة بادعاء مدني
63	الفصل الثاني: اختصاصات قاضي التحقيق
64	المبحث الأول: أعمال التحقيق
64	المطلب الأول: الانتقال للمعاينة
66	المطلب الثاني: تفتيش المساكن
68	الفرع الأول: الميقات القانوني
73	الفرع الثاني: الحضور
75	الفرع الثالث: بطلان التفتيش
76	المطلب الثالث: تفتيش المتهم
76	المطلب الرابع: ضبط الأشياء
78	المطلب الخامس: الشهادة
79	الفرع الأول: الحماية القانونية للشاهد
81	الفرع الثاني: إجراءات الإدلاء بالشهادة
83	الفرع الثالث: تخلف الشاهد عن الحضور

84.....	الفرع الرابع: الامتناع عن أداء اليمين أو الشهادة
85.....	الفرع الخامس: الأشخاص الذين يمنع سماع شهادتهم
86.....	الفرع السادس: أداء الشهادة
87.....	الفرع السابع: القيمة القانونية للشهادة
88.....	المطلب السادس: في الخبرة
90.....	الفرع الأول: القوة الثبوتية لنتائج الخبرة
92.....	الفرع الثاني: الحماية القانونية للخبير
93.....	المطلب السابع: فحص شخصية المتهم
94.....	المطلب الثامن: الاستجواب والمواجهة
95.....	الفرع الأول: الحضور الأول
96.....	الفرع الثاني: ضمانات المتهم في الاستجواب
106.....	الفرع الثالث: حكم إطالة الاستجواب
107.....	الفرع الرابع: حكم تعذيب المتهم
109.....	الفرع الخامس: تحرير محضر الاستجواب
110.....	المطلب التاسع: الإنابة القضائية
113.....	المبحث الثاني: أوامر التحقيق
115.....	المطلب الأول: أوامر التحقيق في مواجهة المتهم
119.....	الفرع الأول: الأمر بالإحضار
121.....	الفرع الثاني: الأمر بالقبض
123.....	الفرع الثالث: الأمر بالإيداع
125.....	المطلب الثاني: الرقابة القضائية والحبس المؤقت والإفراج
129.....	الفرع الأول: الرقابة القضائية
136.....	الفرع الثاني: الحبس المؤقت
187.....	المطلب الثالث: أوامر التصرف في التحقيق
188.....	الفرع الأول: الأمر بالألا وجه للمتابعة
197.....	الفرع الثاني: الإحالة
199.....	المطلب الرابع: استئناف أوامر قاضي التحقيق
200.....	الفرع الأول: الأوامر الجائز استئنافها
201.....	الفرع الثاني: من لهم حق الاستئناف؟
208.....	الباب الثاني: غرفة الاتهام
211.....	الفصل الأول: سلطات رئيس غرفة الاتهام
213.....	الفصل الثاني: خصائص الإجراءات أمام الغرفة
213.....	المبحث الأول: السرعة في اتخاذ الإجراءات
214.....	المبحث الثاني: التدوين أو الكتابة
215.....	المبحث الثالث: الحضورية

217.....	الفصل الثالث: اختصاصات غرفة الاتهام.....
217.....	المبحث الأول: التحقيق كدرجة عليا.....
219.....	المطلب الأول: الإحالة لمحكمة الجنايات الابتدائية.....
220.....	المطلب الثاني: الإحالة إلى المحكمة.....
221.....	المطلب الثالث: الطعن بالنقض في الإحالة.....
222.....	المبحث الثاني: تصحيح الإجراءات الباطلة.....
224.....	المبحث الثالث: البطلان.....
225.....	المطلب الأول: حالات البطلان القانوني.....
227.....	المطلب الثاني: حالات البطلان لمخالفة القواعد الجوهرية.....
229.....	المبحث الرابع: تنازع الاختصاص.....
233.....	المبحث الخامس: رد الاعتبار.....
233.....	المطلب الأول: رد الاعتبار القانوني.....
234.....	الفرع الأول: بالنسبة للشخص الطبيعي.....
235.....	الفرع الثاني: بالنسبة للشخص المعنوي.....
236.....	المطلب الثاني: رد الاعتبار القضائي.....
239.....	الكتاب الثاني في المحاكمة.....
241.....	تقديم.....
245.....	القسم الأول: أصول المحاكمات الجزائية.....
248.....	الباب الأول: المحاكمة العادلة.....
259.....	الباب الثاني: استقلالية القاضي الجزائي وحياده.....
261.....	الفصل الأول: الفصل بين الأجهزة القضائية المختلفة.....
261.....	المبحث الأول: عدم الجمع بين وظيفتين في موضوع واحد.....
262.....	المبحث الثاني: التزام القاضي بالموضوع المعروض عليه.....
265.....	الفصل الثاني: حياد القاضي الجزائي.....
266.....	المبحث الأول: رد القضاة وتنحيهم.....
266.....	المطلب الأول: رد القضاة.....
268.....	المطلب الثاني: حالات الرد.....
269.....	المطلب الثالث: أثر طلب الرد.....
270.....	المطلب الرابع: التنحي عن الموضوع.....
271.....	الباب الثالث: التقاضي على درجتين.....
277.....	الباب الرابع: ضمانات المحاكمة.....
277.....	الفصل الأول: بين العلانية والسرية.....
277.....	المبحث الأول: العلانية.....
279.....	المبحث الثاني: سرية الجلسات.....
279.....	المطلب الأول: السرية بناء على حكم القانون.....

280.....	المطلب الثاني: السرية بناء على حكم قضائي
282.....	الفصل الثاني: شفوية المرافعات.....
285.....	الفصل الثالث: الحضورية والحق في الدفاع.....
285.....	المبحث الأول: الحق في الحضور.....
288.....	المبحث الثاني: الحق في الاستعانة بمحام.....
292.....	القسم الثاني: التنظيم القضائي الجزائي.....
292.....	الباب الأول: ما قبل التنظيم القضائي الساري المفعول.....
293.....	الفصل الأول: التطور التاريخي.....
293.....	المبحث الأول: أهم النصوص.....
294.....	المبحث الثاني: الهيئات القضائية الجزائية.....
296.....	الفصل الثاني: الانتقال للقضاء المزدوج.....
302.....	الباب الثاني: التنظيم القضائي الحالي.....
302.....	الفصل الأول: الجهات القضائية العادية.....
305.....	المبحث الأول: المحاكم.....
306.....	المطلب الأول: المحاكم ذات الاختصاص العادي.....
310.....	المطلب الثاني: الأقطاب الجزائية المتخصصة.....
311.....	الفرع الأول: أقطاب جهوية ذات اختصاص محلي موسع.....
319.....	الفرع الثاني: القطب الجزائي الوطني المتخصص الاقتصادي والمالي.....
325.....	الفرع الثالث: القطب الجزائي لمكافحة الجرائم المعلوماتية.....
326.....	المبحث الثاني: الغرفتان الجزائيتان بالمجلس القضائي.....
328.....	المبحث الثالث: الغرفتان الجزائيتان لدى المحكمة العليا.....
333.....	الفصل الثاني: القضاء الجزائي المتخصص.....
335.....	المبحث الأول: الجهات الجزائية المتخصصة بالأطفال.....
337.....	المطلب الأول: قسم الأطفال في المحكمة.....
338.....	المطلب الثاني: قسم الأطفال في المجلس القضائي.....
339.....	المطلب الثالث: غرفة الأطفال بالمجلس القضائي.....
339.....	المبحث الثاني: المحكمة الجنائية.....
344.....	المطلب الأول: تشكيلة محكمة الجنايات بفرعها.....
345.....	الفرع الأول: تشكيلتهما الأساسية.....
349.....	الفرع الثاني: تشكيلة من العنصر القضائي فقط.....
352.....	المطلب الثاني: اختصاص المحكمتين الجنائيتين.....
353.....	المبحث الثالث: الجهات القضائية العسكرية.....
354.....	المطلب الأول: غرفة الاتهام.....
355.....	المطلب الثاني: المحكمة العسكرية كدرجة أولى.....
356.....	المطلب الثالث: مجلس الاستئناف العسكري.....

359	المطلب الرابع: اختصاص الجهات القضائية العسكرية
363	القسم الثالث: الأحكام المشتركة في المحاكمة
364	الباب الأول: ضبط الجلسات وتسييرها
366	الباب الثاني: الاختصاص وتنازع الاختصاص
367	الفصل الأول: الاختصاص
367	المبحث الأول: الاختصاص المكاني
371	المبحث الثاني: الاختصاص الشخصي
372	المبحث الثالث: الاختصاص النوعي
375	الفصل الثاني: تنازع الاختصاص
376	المبحث الأول: ماهية التنازع
378	المبحث الثاني: الجهة المختصة بالفصل في التنازع
380	الباب الثالث: الإثبات في المواد الجزائية
382	الفصل الأول: الاعتراف
383	المبحث الأول: حرية الاعتراف
384	المبحث الثاني: القوة الثبوتية للاعتراف
385	الفصل الثاني: الشهادة
386	المبحث الأول: استدعاء الشاهد
387	المبحث الثاني: جزاء التخلف عن الحضور
388	المبحث الثالث: حلف اليمين
390	المبحث الرابع: سماع الشهادة
391	المبحث الخامس: القيمة القانونية للشهادة
392	الفصل الثالث: الدليل الكتابي
396	الفصل الرابع: الخبرة
396	المبحث الأول: التعريف بالخبرة
397	المبحث الثاني: القيمة الثبوتية للخبرة
400	الفصل الخامس: القرائن ودورها في الإثبات
401	المبحث الأول: القرائن القانونية
402	المطلب الأول: القرينة القانونية المطلقة
402	المطلب الثاني: القرينة القانونية البسيطة
403	المبحث الثاني: القرائن القضائية
404	الباب الرابع: الفصل في الدعويين العمومية والمدنية التبعية
408	القسم الرابع: إجراءات المحاكمة
408	الباب الأول: عرض الموضوع على الجهات القضائية
409	الفصل الأول: بدائل الدعوى العمومية
410	المبحث الأول: الإجراءات الخاصة البديلة

410.....	المطلب الأول: دفع غرامة الصلح
411.....	المطلب الثاني: الغرامة الجزافية في المخالفات
413.....	المطلب الثالث: الوساطة
415.....	المبحث الثاني: حالات رفع الموضوع أمام المحكمة دون مرافعة
416.....	المطلب الأول: الأمر الجزائي لعدم تسديد الغرامة الجزافية
417.....	المطلب الثاني: الأمر الجزائي في بعض الجنح
420.....	الفصل الثاني: رفع الموضوع أمام محكمة الجنح والمخالفات
420.....	المبحث الأول: بواسطة وكيل الجمهورية
421.....	المطلب الأول: التكليف بالحضور
422.....	المطلب الثاني: التكليف بالحضور طبقا للمادة 337 مكرر
424.....	المطلب الثالث: المثول الفوري في الجنح المتلبس بها
427.....	المبحث الثاني: إحالة الموضوع من جهات التحقيق
427.....	المطلب الأول: الإحالة من قاضي التحقيق
427.....	المطلب الثاني: الإحالة من غرفة الاتهام
428.....	الفصل الثالث: رفع الموضوع أمام القضاء المتخصص
429.....	المبحث الأول: طرح الموضوع أمام قضاء الأطفال
430.....	المبحث الثاني: طرح الموضوع أمام محكمة الجنايات
432.....	المبحث الثالث: طرحه أمام الجهات القضائية العسكرية
433.....	الباب الثاني: إجراءات المحاكمة
433.....	الفصل الأول: الإجراءات العامة في الجنح والمخالفات
434.....	المبحث الأول: الحضور
437.....	المبحث الثاني: المرافعات
439.....	المبحث الثالث: الحكم
441.....	الفصل الثاني: إجراءات المحاكمة أمام القضاء المتخصص
441.....	المبحث الأول: إجراءات المحاكمة أمام قضاء الأطفال
443.....	المطلب الأول: الإجراءات الخاصة
445.....	المطلب الثاني: الأحكام العامة
446.....	المطلب الثالث: الحكم
447.....	المبحث الثاني: إجراءات المحاكمة أمام محكمة الجنايات
447.....	المطلب الأول: الإجراءات السابقة على الجلسة
451.....	المطلب الثاني: المرافعات
456.....	المطلب الثالث: المداولة والنطق بالحكم
457.....	المطلب الرابع: الحكم
460.....	الفصل الثالث: إجراءات المحاكمة أمام الجهات القضائية العسكرية
461.....	المبحث الأول: تقديم المتهمين أمام المحكمة العسكرية

461.....	المبحث الثاني: إدارة الجلسات وضبط النظام فيها.....
462.....	المطلب الأول: ضبط الجلسات.....
463.....	المطلب الثاني: اخراج المتهم من الجلسة.....
463.....	المبحث الثالث: الإجراءات أمام المحكمة العسكرية.....
463.....	المطلب الأول: إجراءات سابقة للجلسة.....
464.....	المطلب الثاني: إجراءات المحاكمة.....
464.....	الفرع الأول: سير المرافعات.....
466.....	الفرع الثاني: إقفال باب المرافعات.....
466.....	المطلب الثالث: الحكم.....
468.....	القسم الخامس: الأحكام الجزائية والطعن فيها.....
468.....	الباب الأول: الأحكام الجزائية.....
470.....	الفصل الأول: الأحكام الفاصلة في الموضوع وغير الفاصلة.....
470.....	المبحث الأول: الأحكام غير الفاصلة في الموضوع.....
472.....	المبحث الثاني: الأحكام الفاصلة في الموضوع.....
472.....	المطلب الأول: أحكام البراءة.....
474.....	المطلب الثاني: أحكام الإدانة.....
475.....	المطلب الثالث: أحكام الإعفاء من المسؤولية الجزائية.....
477.....	المطلب الرابع: أحكام الإعفاء من العقاب.....
478.....	الفصل الثاني: الأحكام الغيابية والأحكام الحضورية.....
479.....	المبحث الأول: الحكم الحضورية.....
480.....	المبحث الثاني: الحكم الحضورية الاعتبارة.....
482.....	المبحث الثالث: الحكم الغيابية.....
483.....	الفصل الثالث: الأحكام الابتدائية والأحكام النهائية.....
484.....	المبحث الأول: الأحكام الابتدائية.....
485.....	المبحث الثاني: الأحكام النهائية.....
488.....	الفصل الرابع: نطاق الحكم الجزائي.....
489.....	الباب الثاني: الطعن في الأحكام.....
489.....	الفصل الأول: التعريف بالطعن.....
490.....	المبحث الأول: تنظيم الطعون والعللة منها.....
490.....	المطلب الأول: تنظيمها بالقانون.....
494.....	المطلب الثاني: العلة من الطعن.....
495.....	المبحث الثاني: الصفة والمصلحة في الطعن.....
497.....	الفصل الثاني: طرق الطعن في الأحكام.....
497.....	المبحث الأول: طرق الطعن العادية.....
498.....	المطلب الأول: المعارضة.....

499	الفرع الأول: الأحكام التي تجوز فيها المعارضة
500	الفرع الثاني: نطاق الحق في المعارضة
503	الفرع الثالث: الإجراءات التي تقوم بها المعارضة
506	الفرع الرابع: آثار المعارضة
508	الفرع الخامس: طرح الدعوى على المحكمة ذاتها
510	الفرع السادس: عدم جواز أن يضار الطاعن بمعارضته
513	الفرع السابع: الحكم في المعارضة
515	المطلب الثاني: الاستئناف
516	الفرع الأول: الأحكام القابلة للاستئناف
517	الفرع الثاني: من له الحق في الاستئناف
519	الفرع الثالث: إجراءات الاستئناف
523	الفرع الرابع: آثار الاستئناف
530	الفرع الخامس: الإجراءات أمام جهة الاستئناف والحكم فيه
534	المطلب الثاني: طرق الطعن غير العادية
535	الفرع الأول: الطعن بالنقض
552	الفرع الثاني: إعادة النظر
555	محتوى الكتاب



ISBN: 978-9931-680-61-1



العنوان: الدار البيضاء - الجزائر.
هاتف / فاكس: 023 74 80 02
النقل: 0559 13 24 01 - 0554 96 95 20
البريد الإلكتروني: beitelafkar@gmail.com